بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقيه

السيدة/ هيام خالد الفصام
باحثة إقتصادية

أمـــام

اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)
الدورة الواحدة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (27): النهوض بالمرأة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
الاثنين الموافق 10 أكتوبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،،

بداية يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر الجزيل الى سعادة الأمين العام على تقاريره الأربعة المقدمة حول بند النهوض بالمرأة ، وتقارير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دوراتها السابقة. بالإضافة الى مذكرة الأمين العام عن تقرير المقررة الخاصة عن تكثيف الجهود الرامية الى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

وفي هذا السياق، لا يفوتنا أن نذكر الدور الهام الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة للمرأة في توجيه قضايا النهوض بحقوق المرأة.

ونحن نشاطر الأمين العام الرأي بأنه ينبغي للدول تعزيز جهودها وإتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المرأة ، الذي لا يحدث في أماكن العمل فقط بل أيضاً في الحياة الشخصية للمرأة . كما نشاطر الأمين العام الرأي بأن تجري الدول بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المزيد من البحث في الصلات القائمة بين الهجرة والإتجار بالأشخاص بغرض إستحداث إجراءات تراعي السن والجنس في معالجة الضعف الذي تعيشه النساء والفتيات المهاجرات في حالات النزاعات والكوارث.

كما يؤكد وفد بلادي على ما جاء في تقرير الأمين العام المتعلق بالإتجار بالنساء والفتيات الوثيقة رقم A/71/223 بشأن ضرورة مواصلة الأمم المتحدة دعم

الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لمسألة الإتجار بالنساء والفتيات من أجل ضمان تنفيذ فعال بما يكفل تحقيق نتائج إيجابية في صالح النساء والفتيات.

السيدة الرئيسة،،

يؤكد وفد بلادي بأن تحقيق التنمية في المجتمعات يقوم على المساواة بين الرجل والمرأة ، بإعتبارهما شريكان بالنهوض في المجتمع والوصول به الى مقاصد التنمية.

أكد الدستور الكويتي أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، وإنسجاماً مع توصيات الأمين العام ، فقد اتخذت دولة الكويت العديد من التدابير للنهوض بالمرأة والحفاظ على حقوقها ، حيث حرصت على تضمين تشريعاتها ما يكفل للمرأة ذلك ، فعلى سبيل المثال إقرار مبدأ المساواة في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص ، وإنضمام المرأة في سلك القضاء والسلك العسكري.

كذلك وضعت دولة الكويت في خطتها الإنمائية 2019-2020 أهداف تتعلق بتمكين المرأة ورعاية قدراتها عن طريق مراجعة التشريعات المتصلة بالمرأة ودعم تمكينها في المجتمع والقضاء على أوجه التمييز ضدها من خلال لجنة مشتركة تتولى مراجعة التشريعات القائمة وإقتراح التعديلات الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

كما تشجع الكويت تعليم النساء والفتيات ، تحقيقاً لمبدأ ديمقراطية التعليم ، بل أن نسبة الإناث الملتحقين بالتعليم العام والعالي تفوق نسبة الرجال حيث تبلغ 52% في التعليم العام و66% في التعليم العالي.

وقد حظيت المرأة الكويتية بإهتمام كبير من الناحية الصحية حيث أصدرت الدولة التشريعات والقوانين بشأن الفحص الطبي قبل الزواج وجعلته إلزامياً ، بالإضافة الى توفير الإمكانات الخاصة بتطعيم الفتيات للوقاية من أمراض السرطان للحفاظ على صحة المرأة. كما منحت بلادي المرأة الموظفة الأم حقوقاً عديدة ومنها قوانين تنظيم إجازة الوضع والتي تصل إلى شهرين ، هذا بالإضافة الى إجازة الأمومة التي تمتد من ستة أشهر الى أربعة سنوات.

وتأكيداً على حرص الكويت على تمكين المرأة، فقد صدقت على مجموعة من الإتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وهي:

1- إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة.
2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
3- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والمتعلقة بمكافحة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي على العمل بشكل حثيث مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة لكل ما من شأنه تعزيز الجهود المبذولة لتمكين المرأة والنهوض بحقوقها المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية.

وشكراً السيدة الرئيسة.